«القدس العربي» ترصد (المسكوت عنه) في ملف العراقيين في الأردن:

أشرطة «اللطميات» في سيارات الأجرة والهواتف النقالة.. والسلطات تسهل المواكب الحسينية لأسباب سياحية

حوزات «هادئة» في الأحياء الشعبية الاردنية.. واللهجة العراقية مسموعة في كل مكان وقاعات 5 نجوم للمرفهين

إعداد: بسام بدارين *

العراقيون في الاردن اصبحوا ظاهرة ليس بحكم عددهم الكبير الذي يقترب من المليون حسب التقديرات غير الرسمية فقط ولكن بحكم طابعهم المميز الذي فرضوه على واقع وايقاع الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع الاردني.

والعراقيون في الاردن اصبحوا مشكلة حقيقية تؤرق السلطة وتبحث لها عن حل وهي ليست مشكلة ذات ابعاد سياسية فقط لكنها مشكلة ذات ابعاد اجتماعية وامنية واقتصادية في الوقت نفسه، فالاجراءات الناعمة التي اتخذت سرا لتقليص عدد العراقيين الفقراء وبالتالي غير المفيدين للاقتصاد داخل الاردن لم تعد كافية لمواجهة موجة التواجد العراقي المكثف في احضان المجتمع الاردني بكل مايحمله من انفلاتات وتأثيرات وانفعالات ايضا.

وعمان كانت معروفة بتواجد موجات من اللاجئين والنازحين فيها ومعروفة كذلك بتواجد عمالة وافدة مصرية كبيرة في الماضي لكن كل هذه الموجات لم تكن ظاهرة كما ظهرت وبوضوح شديد الموجة العراقية، ويكفي ان التجول في كافة مرافق ومؤسسات عمان الآن يعني الاصطدام او التعثر او الاحتكاك او التعامل مع لسان عراقي، فاللهجة العراقية تسمع في كل مكان تقريبا في العاصمة عمان، والعراقيون صنعوا مملكتهم الخاصة وحملوا تناقضاتهم داخل اطر هذه المملكة الصغيرة التي توزعت في جناحين الاول احياء شعبية استأجر غالبية بيوتها العراقيون الفقراء والثاني فلل وقصور ومطاعم واماكن تجمع راقية يمارس فيها داخل عمان الالاف من طبقة النخبة عراقيتهم.

أطباء عراقيون في كل مكان

وثمة انقسام عامودي وافقي طريف وينطوي على مفارقات فزيارة احد المراكز الطبية المتقدمة الان في عمان وفي كل التخصصات تعني الخضوع للتشخيص من قبل طبيب عراقي، وان زيارة المرافق الطبية الفقيرة والبائسة تعني ايضا الخضوع لتشخيص طبيب عراقي.

وتقول نقابة الاطباء الاردنيين انها لا تعرف عدد الزملاء العراقيين الذين يمارسون المهنة في الاردن لكن الطبيب العراقي عماد الجراح يتحدث عن الفي طبيب وطبيبة تقريبا يعملون داخل الاردن، اكثر من ثلثهم بلا ترخيص ويناوب في فترات الليل ويعمل بأجور منخفضة جدا والثلث الباقي يعمل في مراكز طبية متقدمة ومتطورة باعتباره استاذا في مهنة الطب.

وفي احد المستشفيات الخاصة المغمورة في عمان العاصمة استمعت «القدس العربي» للهجة العراقية ثلاث مرات على الاقل في ثلاث محطات توقفت فيها ولها علاقة بزيارة طبية واحدة، فالمناوب في قسم الطوارىء كان ممرضا عراقيا وظيفته الاضافية هي حراسة كراج صغير مجاور ومخصص لسيارات المستشفى، والطبيبة المناوبة عراقية تنتمي لعشائر الدليمي الكبيرة، ووالدها رجل أعمال يقيم في الغرب، وتعمل باجر متدن كما تقول في الاردن لانها تطمح في الحصول على الخبرة ومراكمتها، ولانها لا تجد ما تفعله بعد ان تخرجت قبل خمس سنوات من جامعة بغداد. وفي المحطة الثالثة كان المتخصص بمختبرات فحص الدم فنيا عراقيا ايضا، واسمه احمد ويعمل في فترات المساء فيما يوفر له المستشفى المأوى خلال النهار لتوفير نفقات المسكن.

وفي مركز طبي خاص في قرية جاوة جنوبي عمان يعمل الشاب العراقي هاشم علاوي طبيبا للاسنان، ولا يغادر مكان العيادة الفقيرة الا نهاية الاسبوع لمرة واحدة حيث يقيم داخلها، ونظرا لتساهل اجراءات الرقابة الصحية يقدم طبيب الاسنان العراقي خدمات اضافية عند الحاجة، وتحديدا في ساعات الليل المتأخرة، من بينها تقطيب الجروح وحقن المرضى المتشنجين، ولا يجد ما يمنعه في الواقع من معاينة امرأة حامل خصوصا وان اهالي القرية المعنية لا يدققون كثيرا في مسألة التخصصات الطبية.

ووفقا للطبيب العلاوي يعمل الاطباء الشبان العراقيون في مراكز طبية خاصة خلال ساعات الليل وبعيدا عن اعين السلطات مقابل اجر قد لا يتجاوز 200 دولار، لكن الدكتور يوسف مهدي وهو طبيب عراقي متخصص في العيون يعمل في احد المستشفيات الخاصة الراقية، ويتقاضى راتبا يصل الى 1500 دولار وتبدو عليه النعمة مع بروز فارق واضح بين وجهه وملابسه وبين هيئة مواطنيه من الاطباء العراقيين المسحوقين.

ويؤكد الدكتور هاني ان الفرصة غير متاحة على الاطلاق لممارسة العمل والعيش بكرامة داخل بلاده هذه الايام خصوصا في ظل استهداف الاطباء حصريا من قبل بعض المجموعات المتسلحة المتصارعة. ويعتبر ان القطاع الطبي الاردني ساهم في احتضان عدد كبير من اطباء العراق الذين اغلقت في وجوههم الابواب مشيرا الى ان العراقيين يعملون ايضا في مؤسسات القطاع العام الطبي في الاردن.

لهجة عراقية حتى في المخافر

ولا يقتصر الامر على الطب والاطباء فاللهجة العراقية تسمع في كل القطاعات تقريبا الان. فأحمد شاب عراقي اقام استثمارا صغيرا لعائلته على شكل سوبرماركت متخصص في اللحوم المجمدة في ضاحية طبربور وسط عمان، وابن عمه علي اصبح الحلاق الاكثر شهرة في الجوار لانه يتقاضى دينارا واحدا على كل رأس محلوقة وابن عمهما الثالث عادل امتلك خبرة في كهرباء السيارات جعلته الاكثر نفوذا في وسط ضاحية طبربور التي تعج الان بالعراقيين رغم انها ليست فقيرة ولا يمكن تصنيفها بين الضواحي الراقية في عمان.

وفي مكان اخر وفي منطقة تسمى جبل اللويبدة تعمل فتيات عراقيات كنادلات في احد المطاعم، وفي ملهى مجاور توجد مطربة عراقية وراقصة عراقية، والان يبدو مألوفا في عمان تحديدا الاستماع لموسيقى عراقية او الخضوع لمزينة وخبيرة تجميل عراقية، او حتى شراء البضاعة من بائع عراقي متجول، وهناك شبان انيقون من الجالية العراقية يعملون في مجال الاستقبال وخدمة الضيوف، وبعض الشركات الاردنية توظف الان محاسبين عراقيين وثمة لاعبون في فرق كرة القدم والطائرة والسلة من العراق في الاردن.

والمطاعم العراقية المتخصصة والتي تدار بعقول وايد عراقية اصبحت ذات نفوذ في عمان وارقى صالات المدينة واكثرها غلاء يرتادها العراقيون وفي محلات بيع المواد الغذائية الحديثة جدا الزبون العراقي هو الافضل لانه لا يناقش الاسعار، ويشتري كميات كبيرة. وفي مجالات الكومسيون، والتخليص والبيع والشراء، وتجارة الارصفة ووسطاء العقار واعمال البناء وورش الصيانة والميكانيك وقطع السيارات.. يوجد عراقيون دائما.

وحتى في المخافر والمراكز الامنية تكومت مجموعة من الملفات التي يكون احد اطرافها عراقيا سواء كان شاكيا او مشتكى عليه.. باختصار اللسان العراقي يتواجد في كل مكان تقريبا داخل العاصمة الاردنية والسلطات تعرف ذلك لكنها لا تريد الاعتراف به لاسباب سياسية، وداخل اروقة القرار الاردنية يثور جدل حساس بين الحين والاخر تحت عنوان الكتلة الديمغرافية العراقية في الاردن.

والعراقيون كما يقول الكاتب والقاص علي السوداني لـ ««القدس العربي»» داخل المجتمع الاردني ليسوا موحدين فأغلبية من يسكنون في المناطق الفقيرة مثل حي المحطة والهاشمي واحياء وسط البلد الصغيرة من الشيعة، واغلبية من يقطنون عمان الغربية من العراقيين من السنة وجزء من طبقة الكريما العراقية التي تظهر بين جنبات عمان من الآشور او الكلدانيين.

مطاعم وصالات خمس نجوم

واقامت طبقة «الكريما» العراقية مجتمعاتها المخملية وعلى طريقتها الخاصة في ضواحي غرب عمان حيث يوجد عدد كبير من العراقيين الذين ينتمون لثلاثة عائلات عراقية رئيسية معروفة بالثراء منذ عدة عقود، وهي الكعود والخوام وعائلة طبرة، وتوصف هذه العائلات بانها ليست من أزلام الرئيس صدام حسين لانها كانت تشكل العامود الفقري لطبقة تجار واثرياء بغداد قبل صدام حسين.

وداخل عمان يتجمع العراقيون الاثرياء في اماكن محددة ويمكن تلمس خلفياتهم الاقتصادية من ملابسهم وعطورهم ومن اعياد ميلادهم واعراسهم التي يقيمونها وسط المجتمع الاردني.

ومن أشهر أماكن التلاقي الان لعائلة طبقة «الكريما» العراقية مطعم «زاد الخير» غربي عمان العاصمة، وفي ضاحية أم اذينة الراقية. وعلمت ««القدس العربي»» ان هذا المطعم اسس على هيئة مطعم شهير في بغداد قبل سقوطها اسمه مطعم «الفنجان» في حي العراصات، واصحاب «الفنجان» فيما يبدو هم انفسهم اصحاب المطعم العماني الجديد الذي تؤمه العائلات العراقية الراقية، والذي يتردد ان ديكوره الداخلي فقط كلف اكثر من مليون ونصف المليون دولار. ومن المطاعم المعروفة ايضا كمكان لتجمع العراقيين مطعم« الملح والزاد» في شارع مكة الشهير غربي العاصمة ويبدو ان افراح هذه الطبقة من اثرياء بغداد المقيمين الان في عمان وملتقياتهم تنظم في غاليري الفن وفي قاعة اسمها قاعة «الاورفلي» في ضاحية ام اذينة ايضا حيث يمكن اقامة اعظم معارض الفن العراقي الحديث. ويمكن مشاهدة عراقيات في قمة الأناقة وعراقيين في حالة تألق مكشوفة للعيان.

وبعد سقوط النظام العراقي السابق لم تعد عمان مكانا لتلاقي وتجمع المثقفين من الكتاب والمبدعين، فمقهى «السنترال» الشهير وسط العاصمة يشكو من هجران زبائنه الدائمين والغالبية الساحقة من مثقفي بغداد، كما يرى الكاتب والقاص علي السوداني، غادروا عمان في ثلاث رحلات. مجموعة عادت لبغداد تبحث عن وطنها المفقود فلم تجده والبعض فيها وجد ضالته في وظيفة هنا او وظيفة هناك في اروقة حكام العراق الجدد. والبعض الآخر عاد لعمان، ووقف على محطة الرحلة الثانية حيث يوجد أمل في السفر تحت لافتة «اللجوء الإنساني»، اما الرحلة الثالثة فكانت التجمع في دمشق، فمن جلس على مقهى «السنترال» في عمان يجلس على مقهى الروضة في دمشق الشام الآن.

ويقول ناقد عراقي معروف التقته «القدس العربي» وفضل عدم الكشف عن اسمه ان «المبدع العراقي» لأسباب غامضة يفضل الآن دمشق كمكان للإقامة عن عمان بعد سقوط بغداد، رغم ان مؤسسات سورية الثقافية والإعلامية، وخلافا لنظيرتها الأردنية لا تسمح بنشر ولو نص واحد لمبدع عراقي لكن عند التساؤل يقول لك مثقفو دمشق من العراقيين الذين غادرا عمان ،بان الأولى تطرح «أسئلة أقل» من الثانية على العراقي المثقف والأولى في بنيتها المؤسسية تشبه بغداد حيث ان المبدع العراقي يشعر بالإغتراب وسط المجتمع المفتوح تماما في عمان، ففي دمشق نظام يشبه نظام العراق السابق ولا مجال للغرق في المقارنات.

ويؤكد نفس الناقد بان 90 % من المثقفين العراقيين الذين يعرفهم شخصيا في عمان ودمشق يجلسون بانتظار دورهم في مسألة «اللجوء الإنساني» لإحدى دول الغرب فهناك تساهم غير طبيعي من قبل المؤسسات المعنية في تيسير أمور المثقفين العراقيين الذين يقررون الهجرة التامة من بلدهم.

ثوابت مسكوت عنها

تحدث لـ «القدس العربي» عراقيون كثر عن ظواهر مسكوت عنها في المجتمع العراقي داخل الأردن، ويتجنب الجميع التحدث العلني عنها ومنها ان السلطات المحلية تسهل المواكب الحسينية لأغراض السياحة لكن بعض المجموعات تسعى لاستغلال المشهد ولديها خطط في هذا الاتجاه، ومنها ان جمعيات «الكاريتاس» الدولية تقدم خدمات جليلة وحصرية «للمسيحيين العراقيين» الموجودين في الأردن، وليس لهم فقط بل لمن يعلن مسيحيته من العراقيين المسلمين ايضا، حيث توجد جماعات غربية في بغداد وعمان تبشر بالدين المسيحي، وتقدم خدمات لمن يتخلى عن دينه ويعلن مسيحيته، وهو ما فعله ايضا وفي عمان بعض المثقفين العراقيين الذين تحتفظ «القدس العربي» بأسمائهم.

وخدمات جمعيات «الكاريتاس» تشمل أقساطا ميسرة جدا في المدارس لأبناء المسيحيين العراقيين وتقديم علاجات وأدوية في بعض المراكز الصحية وتقديم طعام وغذاء في الكثير من الحالات، ومن بين القضايا المسكوت عنها شعور العراقي المقيم في الأردن عموما بان الحكومة الأردنية «لا تتفضل» عليه عندما تقدم له اي رعاية او خدمة بسبب حصول الأردنيين لأكثر من عقدين على نفط عراقي مجانا او بسعر تفضيلي طوال سنوات حكم صدام حسين، أما العدد الأكبر من المسيحيين العراقيين في عمان فيعملون في الاندية والفنادق والمشارب التي أغلقها صدام حسين إبان حملته الإيمانية التي سبقت سقوط حكمه.

الشيعة يجهزون للعاشر من محرم

تحت الأرض وليس فوقها وداخل الغرف المغلقة للعراقيين وتحديدا الفقراء وهم الأكثر في عمان يدير العراقيون بهدوء بالغ وبدون إثارة او أضواء (حوزتهم) الخاصة بعيدا عن الارتياب وعن أعين السلطات، فالعراقيون في الأردن، وتحديدا في الأحياء الشعبية التي احتلوها بالكامل تقريبا مثل حي (المحطة) الشهير يقيمون كامل طقوسهم الشيعية وكما اعتادوا عليها في جنوب العراق.

حامد البياتي، شاب عراقي يقول: ما يفعله اي شيعي في العالم علنا وفي الساحات العامة وفي المجالس والحسينيات نفعله هنا في اماكن تجمعنا في عمان، ونفهم اننا لا نستطيع نقل طقوسنا الموسمية للشارع إلا في حالات نادرة ،لكن والحق يقال فإن احدا لا يتدخل بنا من هذه الناحية.

وفي الواقع لا يقتصر الأمر على البيوت فوسط العاصمة الأردنية الآن هناك سلسلة مطاعم شعبية مشهورة تجولت فيها «القدس العربي» ويتم تصنيفها في القاموس العراقي المسكوت عنه بإعتبارها مطاعم عراقية «شيعية» منها مطعم «العزائم» ومطعم «تنور الحبايب» ومطعم «الباشا» ومطعم يدعى «كل يوم».

.. في هذه المطاعم وفي المناسبات الدينية يتجمع الشيعة فيعقدون حلقات الذكر الخاصة بهم، ويتحلقون حول منشدهم ويستمعون لأشرطة الكاسيت الخاصة بنشيدهم، واحيانا يتم تنظيم حفلات «اللطم» الشهيرة. ودائما يأتي محسنون عراقيون فيستأجرون المطعم بكامله في المناسبة الدينية، ويأمرون بتوزيع الطعام مجانا حيث يطبخ الطهاة حصريا طبخة «الهريسة» التي تعتبر الطعام الدائم لأي يوم فيه مناسبة دينية.

وخلال العام الماضي فقط بدأ بعض الشيعة العراقيين بالتسرب تدريجيا لإقامة نشاطات دينية في الساحات العامة القريبة من المدرج الروماني والساحة الهاشمية لكن مع حذر شديد، لكن ما يحصل في المراقد المقدسة جنوبي العراق يحصل في الساحة الرئيسية لقرية «مؤتة» في مدينة الكرك جنوبي الأردن حيث يتجمع الاف الشيعة العراقيين والإيرانيين لممارسة طقوس عاشوراء وغيرها بالقرب من ضريح الشهيد جعفر الطيار في قرية مؤتة وفي هذه المناسبة العلنية تقوم السلطات الأردنية بحراسة المشهد تحت لافتة «السياحة الدينية».

ويبدو ان مجموعات شيعية تحاول التنشط وتنظيم نفسها تحت عنوان «السياحة الدينية» المحلية من قبل سلطات عمان، واستنادا إلى معلومات خاصة حصلت عليها «القدس العربي» فالأردن يشهد تحت الأرض حركة «تبشير» شيعية تنشر أفكار المذهب الشيعي، وتعيد إنتاج القصص وتخاطب بظروف خاصة، ومع كل مظاهر الحذر، مواطنين أردنيين.

والأهم ان أدبيات الشيعة، بدأت تنتشر على نطاق اوسع وسط الأردنيين أنفسهم، وبدون ان تلاحظ السلطات ذلك وهناك معلومات لم يتسنَ التثبت منها تشير الى ان عددا من الأردنيين «تشيعوا فعلا» واعلنوا موالاتهم للمذهب الشيعي وغادروا المساحة السنية الوحيدة المتاحة شرعيا في الأردن.

وهنا سألنا مثقفا شيعيا يقيم في عمان عن متطلبات «التشيع» لأي مواطن أردني فقال مصرا على تجنب ذكر إسمه: المسألة لا تتعدى بكل الأحوال الموافقة على قبول قراءة الأدبيات الشيعية، وإعلان الإيمان ببعض الأفكار المهمة والمركزية، ومشاركة تجمعات الشيعة في عمان بمناسباتهم.

وكان السؤال التالي: هل هناك مجموعات نشطة شيعيا تتحدث للأردنيين؟

فكانت الإجابة : نعم هناك وتعمل بشكل غير علني.

هل تعرف شخصيا أردنيين اعلنوا أنهم اصبحوا شيعة؟ وكانت الإجابة : نعم أعرف عدة أشخاص أهمهم إثنان صحافي وشاعر.

ووفقا للمثقف العراقي نفسه فإن «المد الشيعي» قادم لا محالة لدول المنطقة والأردن من بينها والحكومة الأردنية لا تستطيع فعل اي شيء ضد المجتمع العراقي الشيعي في المملكة فلو أبعدتهم او ضايقتهم لما تحمل الأردن التكلفة ولو سمح لهم بالتوسع لأصبح الوضع أخطر مما يتوقع بالنسبة لدولة سنية ومجتمع سني والحل فقط بمالا تفعله المؤسسات الأردنية مع العراقيين المتواجدين بينها وهو ان «تدرسهم» فالحكومة الأردنية لم تقم بعد بأي دراسة حول المجتمع العراقي.

ولا يوجد إحصاءات رقمية بخصوص عدد العراقيين في الأردن، فالرقم الرسمي يتحدث عن 500 الف عراقي والرسمي غير المعلن يتحدث عن 700 الف، أما بعض التقارير فتتحدث عن مليون عراقي على الأقل يتحركون إيابا وذهابا بين عمان وبغداد ولأسباب غير مفهومة. وفي واحدة من المفارقات من المألوف ان العراقيين الشيعة في الأردن أكثر كثيرا من السنة.

وهنا يشير حماد علي وهو باحث أردني كلف سابقا بإعداد دراسة حول مشاركة العراقيين في الخارج بالانتخابات الأخيرة، فتبين له ان من سجلوا في كشوفات الأردن لا يزيد عددهم عن 68 الف مواطن عراقي يحق لهم الانتخاب لكن 17 % فقط من هؤلاء ذهبوا فعلا لصناديق الاقتراع و75 % منهم حضروا اجتماعات انتخابية تخللها الكثير من الطعام والشراب.

وترفض السلطات الأردنية التحدث عن الأرقام الحقيقية للعراقيين في الأردن ولا يوجد لديها سجلات حول عدد السنة او الشيعة منهم لأن الاستمارة التي يعبئها العراقي عند دخوله المملكة لا تتضمن أية أسئلة حول المذهب. ولذلك يقدر حماد بان أغلبية العراقيين في الأردن هم حصريا من الشيعة الذين كانوا يسكنون في المناطق السنية او يختلطون بالسنة في المدن والمحافظات المحاذية للحدود مع الأردن.

وتجار وسط البلد او قاع المدينة في العاصمة عمان يعرفون ان جميع العراقيات اللواتي يعملن في «بيع السجائر» على ارصفة وفي أسواق عمان شيعيات بكل الأحوال بدليل انهن وبدون استثناء يرتدين زي المرأة الشيعية والغالبية الساحقة من العراقيين في الأردن الذين يعملون في قطاع «العمال المهرة» او الفنيين من الشيعة سواء العاملين في ميكانيك السيارات او في صناعة الأحذية وصباغة الجلود.

اللطميات بالصوت والصورة قادمة

ومن هنا يمكن تفهم الحقيقة التالية فالتجول في حي المحطة الشعبي وسط عمان وفي ضاحية الهاشمي المحاذية وقرب الساحة الهاشمية يعني التجول وسط غابة من الشيعة لأن أشرطة الكاسيت المسموعة في المكان خير دليل على ذلك وهي «اللطميات».

ولأشرطة «اللطميات» قصة طريفة فهي رائجة على نطاق لا يستهان به وسط الجمهور الأردني، وبسبب الاحتكاك اليومي بالعراقيين دخلت اللطميات البيوت الأردنية، وأصبحت معروضة في محلات الكاسيت. وهذه الأشرطة اصبحت نظرا لرخص ثمنها «الهدية الأكثر ثباتا» من اي عراقي لأي أردني كما يقول عبد الله القيسي أحد المسؤولين الأردنيين عن تنظيم الدور في كراجات العراقيين. فخزانة الرجل ممتلئة الآن بأشرطة اللطميات بسبب كثرة الهدايا التي تلقاها من هذا النوع.

ويشهد أردنيون كثر انهم استمعوا لأشرطة اللطميات في سيارات التاكسي والسرفيس، وثمة مجموعة شيعية في عمان تحاول توفير تقنية إلكترونية لبث إذاعة متخصصة بالحماسيات الشيعية، والأهم ان «النغمة» الأكثر رواجا في وسط العراقيين في الأردن عبر أجهزة الخلوي هي نغمة «لطمية» خاصة على وزن «.. آه يا حسين ومصابا.. دمع العين سجابا..» وهي نغمة يتم إهداؤها ايضا للأردنيين عبر «الماسيجات».

ولأغراض السياحة الدينية كما قلنا تحاول السلطات الأردنية تسهيل «المواكب الحسينية» التي تأتي من بغداد إلى مدينة الكرك جنوبي البلاد في المناسبات الدينية السنوية، وتحديدا في العاشر من «محرم»، وتفيد شخصية عراقية بارزة بان «العلاقات العاطفية» التي تأسست بسبب الاختلاط بين أردنيات وعراقيين شيعة نتج عنها «تشيع» عدد من الفتيات الأردنيات السنيّات، ونتج نفس الشيء في طبقة الشبان جراء الاختلاط بالعمل خصوصا وان شيعة العراق اقتحموا وسط المجتمع الأردني وبهدوء بالغ «حوزاتهم وحسينياتهم» وهي مسألة سياسيا وأمنيا هناك محاذير معقدة عند مواجهتها.

والأهم ان الأسابيع القليلة الماضية شهدت محاولات محسوسة ومباشرة من قبل بعض النشطاء الشيعة في الأردن لخلق تعبيرات علنية عن الهوية الشيعية فبجحة دعم السياحة الدينية أوقفت وزارة الأوقاف الأردنية وباللحظات الأخيرة اول محاولة للسماح ببناء «أول حسينية» كانت ستقام في الأردن وتحصل على ترخيص بصفتها جمعية خيرية، لكن مراجع القرار في الحكومة تدخلت وسحبت في وقت متأخر ترخيصا كانت وزارة الأوقاف قد فكرت به في مراسلاتها الداخلية.

وتلك كانت بطبيعة الحال أول إشارة على وجود (نشاط شيعي) مدروس يحاول الإفلات، والتعبير عن نفسه داخل الأردن بدلا من البقاء داخل الغرف المغلقة في أحواس حي المحطة او في أروقة المطاعم الشعبية الصغيرة، خصوصا وان العراقيين يوصون أنفسهم خلال التنقل بين عمان وبغداد بإحضار «الزنجيل» لاستخدامه في المناسبات الدينية. والزنجيل هو مجموعة السلاسل الحديدية المرتبطة بقبضة يد معدنية والتي تستخدم في ضرب الذات وجلدها لتطهيرها وللتأسف على رحيل الإمام الحسين حيث بدأت هذه الزناجيل تظهر في عمان.

المهمشون

قصص العراقيين وتحديدا المهمشين الذين يقضون معظم أوقاتهم يتجولون على أرصفة وسط عمان كثيرة ولا حدود لها وتنطوي على الكثير من المفارقات رغم ان مطالبهم بسيطة ومباشرة، وفي التقرير التالي تعرض «القدس العربي» حصيلة جولة لها في المكان العراقي وسط عمان حيث طلبت من بعض العراقيين التحدث كما يحلو لهم عن أنفسهم:

حيدر طعمة عمره 39 عاما أعزب عاش 12 سنة خارج بلده وذلك لأسباب سياسية قاهرة وهمه الوحيد كما يقول هو البحث عن الأمن والاستقرار.

طعمة قال لـ «القدس العربي» انه بعد خروجه من معتقل الرضوانية، بعد أحداث آذار/مارس 1991 بالعراق والتي أطلق عليها مسميات كثيرة فقد سماها النظام السابق أحداث الشغب، وسماها الإعلام بالتمرد الشعبي، أما حيدر طعمة الذي كان أحد ضحاياها فيسميها بانتفاضة المغفلين.. وقال انه بعد خروجه من هذه التجربة حيا صار بقايا إنسان فقد اثنين من اخوانه في عمر الزهور وأصيبت أمه بالسرطان نتيجة الغازات السامة وقد أصبح مطاردا ومشبوها بعد ان فقد حياته الاجتماعية التي كان لطالما يفتخر بها.

وأضاف طعمة: لذلك كان لا بد من التفكير بشكل جدي في الخروج من هذه الأزمة خارج العراق، ولكن كان عليه تزويج أخوته الصغار خلال فترة بقائه في بغداد، والرغبة في الخروج كانت ملحة بالنسبة لطعمة بعد مقتل المقدم صدام كامل أحد ابرز مرافقي صدام حسين في حكمه حيث كانت تربطه بكامل علاقة خاصة وفرت له الحماية لعدة سنوات.

ولكي يخرج طعمة من العراق في عهد صدام اضطر الى دفع رشوة مقدارها ثلاثة الاف دولار لضابط في جهاز الجوازات العامة ساعده برفع إسمه مؤقتا من قائمة المنوعين من السفر، وقررت عائلة طعمة الخروج معه فإما أن يخرجوا معا أو يموتوا معا فقرروا السفر. وكان الخوف في نقطة الحدود العراقية، ولكن الحمد لله لطف الله وخرجوا بسلام وقال: لأنني كنت احلم بالسلام والأمان ذهبت إلى دولة السلام (الأردن) ولم امكث بها طويلا فمكثت سنة ونصفا لأنها كانت دولة مجاورة للعراق، وخفت من إمكانية الوصول إلي من قبل النظام العراقي السابق. وقرر السفر إلى ليبيا حيث بدأ يستقر في حياته استقرارا مؤقتا، وعمل في شركة التعهدات الزراعية حيث عاش هناك تسع سنوات في ليبيا. وبعد سوء حالة والدته الصحية المصابة بالسرطان ماتت بعد سفرها من ليبيا إلى العراق.

ويقول طعمة انقطعت سبل الرحيل إلى العراق، وعاد إلى الأردن ليكمل ما تبقى من حياته هنا في وسط البلد عمان حيث يعمل في محل للمواد الكهربائية ويأخذ مرتبا شهريا 150 دينارا أردنيا. وقال طعمة ان الأردن هي بلده الثاني وهي بلد آمنة ومسالمة وشعبها طيب.

أما المواطن العراقي علاء طالب ـ 23 ـ فيعمل في مطعم في الساحة الهاشمية ويقول: أنا أقيم في الأردن منذ سنتين على الأقل، وسبب مجيئي إلى عمان هو صعوبة العيش في العراق بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هناك حيث كنت أعمل عامل بناء في بغداد.

وأكد طالب لـ «القدس العربي» أن الوقت المحدد لأي عراقي في الأردن هو ثلاثة أشهر فقط حيث بعد انتهاء الأيام المحددة لإقامتي في الأردن أقوم بالسفر إلى أي دولة مجاورة (مثل سورية) لأصل الحدود وأقوم بختم جواز السفر ثم أعود إلى الأردن مرة أخرى، وهكذا كل ثلاثة أشهر وإذا مضت المدة المحددة لأي عراقي في الأردن يقوم بدفع غرامة دينار ونصف أردني عن كل يوم مخالف.

ولا يشعر علاء بالارتياح في الأردن لأن دخله الشهري لا يكفيه ولأنه مطارد من قبل شرطة الوافدين بعد ان دخل كسائح ولا يملك تصريح عمل ويضطر الى العمل متخفيا.

وقال ظافر تحسين القيسي (33 سنة) ومهند ماجد (39) انهما يقيمان بعمان وعاشا أكثر من ثلاث سنوات في الأردن ويعملان في المبيعات في شركة تسويق مباشر. وقالا ان وضعهما الأمني في الأردن غير مستقر وانهما غير مرتاحين نهائيا من حيث الإقامة والمعاناة.

وقال ظافر تحسين انه من حيث المعاملة مع الشعب الأردني صارت سيئة جدا خصوصا بعد التفجيرات الإرهابية التي حدثت في ثلاثة فنادق، حيث صار بعدها الشعب الأردني يتخوف من العراقيين. وذات يوم كنت أدخل متجرا لبيع الملابس، فقال لي صاحب المحل هل أنت عراقي، قلت نعم فقال لي أرجوك أخرج ولا تفجر نفسك، وهذا دليل على أن الشعب الأردني صار يتخوف كثيرا من الشعب العراقي.

وقال مهند: أما من حيث الإقامة فبالنسبة للعراقي بالذات الإقامة غير مفتوحة في الأردن بعكس السوريين، واللبنانيين وغيرهم من الأشقاء العرب، وعند قضائنا المدة المحددة في الأردن وهي 90 يوما تقوم شرطة الوافدين الأردنية بملاحقتنا وتغريمنا دينارا ونصفا عن كل يوم زائد وعند الإمساك بنا يقومون بتسفيرنا إلى العراق ويختم على جوازنا عدم العودة إلى الأردن. وعند دخولنا إلى الأردن لا يمنح لنا تصريح للعمل حيث أن الحكومة الأردنية تنظر إلى جميع العراقيين بأنهم مستثمرون فقط.

وقال ظافر ان خروجه من العراق كان عاديا جدا أما على الحدود الأردنية فواجه بعض المتاعب للدخول إلى الأردن ولقد رفضت الحدود الأردنية دخول شقيقه ثلاث مرات متتالية إلى الأردن.

ولا يخفي الشابان تأييدهما للنظام السابق في بلادهما، لأنه كان نظاما مقتدرا، ويتكفل بالأمن العام خلافا للوضع الحالي مع أنهما يعتبران ان صدام كان ينبغي ان يركز بعد انتهاء الحرب مع إيران على إعادة الإعمار وليس الدخول في حرب جديدة.

وخلال جولة «القدس العربي» في وسط البلد عمان صادفت بمحمد زكي إبراهيم (29 سنة) وهو مواطن فلسطيني بوثيقة عراقية وعائلته بالعراق حيث أتى إلى الأردن بعد سقوط بغداد ولم يستطع العودة إلى بغداد لرؤية أهله هناك من سنتين، وذلك بسبب الوثيقة العراقية، ولا تستطيع العائلة أيضا القدوم إلى الأردن بسبب هذه الوثيقة. وقال محمد زكي: لم أستطع إخراج جواز سفر أردني في عمان وذلك لتعاسة الإجراءات في الأردن، ولي أخ يعيش في سورية، ويملك نفس الوثيقة ولا يستطيع الحضور إلى الأردن أو الرجوع إلى بلده العراق، ويوجد أخ ثالث بالعراق في منطقة الدورة لا أستطيع جلبه إلى الأردن للعلاج حيث أصيب من قبل المقاومة العراقية عن طريق الخطأ بطلقة في كتفه وأصيب بشلل نصفي وذلك لصعوبة الإجراءات على الحدود الأردنية.

ويقول محمد: ان المعيشة في الأردن صعبة جدا من ناحية الاستقرار لأننا ملاحقون من قبل شرطة الوافدين وأنا لا املك سوى ورقة من المكرمة الملكية التي أتيت بها من العراق ولا أملك حتى إثباتا شخصيا فإذا أمسك بي من قبل البحث الجنائي أو شرطة الوافدين سوف تتم إهانتي قبل معرفة شخصيتي.

وزارت «القدس العربي» حي «المحطة» الأشهر من حيث كثافة العراقيين فيه وسط عمان، والتقت بالمواطنة العراقية فضيلة محمد خميس (40 سنة)، التي قالت : أعيش لوحدي في عمان منذ 13 شهرا أبيع الدخان في المحطة وكل ثلاثة أشهر أذهب إلى العراق وأحضر الدخان معي إلى عمان. أما بعد الاحتلال الأمريكي فقد ساءت الأمور لدينا فصرنا لا نحضر شيئا من العراق سوى بضع علب من الدخان، وهي غير مرتاحة في عمان لأنها مطاردة من شرطة الوافدين. وإذا أمسكت بها الشرطة تقوم بتسفيرها إلى العراق وتختم على جوازها عدم العودة إلى الأردن.

وقالت فضيلة: لقد ساءت الأحوال هنا في عمان وصارت أجرة الراكب 70 دولارا التي كانت من قبل عشرة دولارات فقط. كل هذا فقط لأنها تبيع الدخان في عمان، وتعيش به وتربح في العلبة ربع دينار وتقول فضيلة: معيشتي بالدخان جيدة، ولكن الحكومة الأردنية لا تدعنا في سلام، بسبب الإجراءات الكثيفة والمعاملة السيئة. ولا تستطيع فضيلة العيش في العراق لأنها وحسب قولها أن أحوال العراق غير جيدة هناك. فكانت في أيام صدام حسين أفضل بكثير من هذه الأيام.

وقالت سنية عليوة راضي (56 سنة) وهي تبيع السجائر ايضا: أنا مرتاحة في بيع الدخان لأنني أجني منه بعض المال. ولكن الجمارك الأردنية وشرطة الوافدين تلاحقنا من وقت لآخر وأنا مرتاحة هنا في عمان أكثر من العراق، لأن العراق غير مستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وقال احمد كريم صواري وهيثم كريم، وهما اخوان في مقتبل العمر: نعيش في عمان منذ سنة تقريبا ولم نذهب إلى العراق. وهما الآن يبيعان بعض الخردوات في منطقة المحطة. ويقولان إنهما مطاردان من قبل الوافدين والجمرك في عمان. ونحن نحضر البضاعة من وسط البلد عمان ونبيعها في المحطة.

وأمام «القدس العربي» غادر أحمد وهيثم المكان بسرعة خلال التحدث معهما وتبين ان الأمر له علاقة بحضور شرطة الوافدين وهنا سألت «القدس العربي» رجل الشرطة المرافق حول أسباب الملاحقة فقال ان المطاردة تتم للعراقي المخالف لشروط الإقامة فقط ،وبعد ذلك زارت «القدس العربي» منطقة كراج العراقيين والتقت بسائقي التكسيات. وهناك قال أبو جعفر سائق تكسي وكريم أبو محمد: أجرة الراكب من عمان إلى بغداد تخضع للعرض والطلب والحكومتان لا تتدخلان بأجرة النقل وهي بمعدلها العادي لا تتجاوز عشرين دينارا أردنيا.

وقال ابو محمد: كنا في السابق نحضر معنا من العراق الكاز والبنزين والدخان وبعض السلع التموينية. أما الآن وبالتشديد على الحدود الأردنية لا نستطيع إحضار أي شيء من بغداد وإدخاله إلى الحدود الأردنية.

* مدير مكتب «القدس العربي» في عمان